مفاضلة للجامعات الخاصة لملء الشواغر هذا الأسبوع

أمين مجلس التعليم العالي لـ«الوطن»: ٦٠٠ شاغر بمختلف التخصصات والقبول بعلامة الحد الأدنى

فادي بك الشريف

كشف أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي في حديث خاص لـ«الوطن» عن السماح للجامعات الخاصة بالإعلان عن مفاضلة لملء الشواغر لكل منها على أن تتم مراعاة الحد الأدنى للقبول وفق المفاضلة المعلنة سابقاً حسب عدد الشواغر الموجودة فيها.

وأكد ملندي أن عدد الشواغر يصل إلى نحو ٦٠٠ شاغر بمختلف التخصصات على مستوى الجامعات ليصار هذا الأسبوع إلى بدء الإعلان عن المفاضلة من الجامعات، وخاصة أنه ليس بمقدور جميع الطلاب التسجيل في الجامعات الخاصة.

وبين أمين مجلس التعليم أنه لا مجال لوجود أي تلاعب على الإطلاق، ولاسيما أن المفاضلة الأساسية كانت مفاضلة مركزية «مؤتمتة»، والقبول حسب الحد الأدنى، كما أن جميع السجلات ستدقق من الوزارة وأنه تمت مراعاة واقع المعدلات، بحيث إن كل طالب له حق سيحصل عليه.

وحسب ملندي، أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم خلال ترؤسه اجتماع المجلس على رؤساء الجامعات بوضع جدول زمني محدد للانتهاء من أتمتة السجلات والبيانات ضمن إطار التحول الرقمي للجامعات، على صعيد سجلات الطلاب والأساتذة للحد من الورقيات، وبالتالي يمكن للطالب معرفة وضعه الامتحاني بشكل إلكتروني.

وقال أمين المجلس: إن وزير التعليم أكد على رؤساء الجامعات ضرورة صدور قرارات التخرج خلال شهرين كحد أقصى من إعلان النتائج، خاصة في ظل التأخير من البعض بإصدار القرارات، علماً أن بعض التبريرات تكون مسوغة فيما يخص الكليات الضخمة التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب كالآداب والحقوق نظراً لضرورة تفهم وضعها، لكن لا مبرر للكليات القليلة بعدد الطلاب بوجود تأخر لقرارات التخرج، علماً أن هناك قرارات للفصل الأول والثاني وللدورة التكميلية لسنوات التخرج.

كما أكد ضرورة تسريع إصدار النتائج ومنح مصدقات التخرج، مضيفاً: إن الوزير شدد على التدقيق في العقود المبرمة مع الجامعات على أن تدرس بشكل جيد.

وكشف ملندي أن مجلس التعليم العالي أصدر قراراً باعتماد نموذج واحد جديد لكل الوثائق في جميع الجامعات، ضمن أبعاد ومقاييس موحدة مزودة بعلامات أمنية لحماية كل الوثائق من التزوير، بحيث يتم تعميم تطبيق العلامات الأمنية لتشمل جميع الجامعات وليس فقط جامعة دمشق.

ولفت إلى أنه سيطبق هذا الموضوع اعتباراً من العام الدراسي القادم مع وجود فترة زمنية لنفاد الشهادات الموجودة حالياً، وبالتالي تلافي وجود نموذج يختلف بين الجامعات، علماً أنه تمت دراسة هذا الموضوع، مؤكداً أن هذا الموضوع غير مكلف على الإطلاق ويجهز بشكل إلكتروني، والهدف منه الانسجام مع معايير الجودة على صعيد وجود مصدقة لائقة محمية من التزوير والتلاعب.

وأوضح ملندي أن مجلس التعليم العالي اعتمد قواعد قبول الطلاب السوريين العائدين من السودان لاستكمال دراستهم ضمن الجامعات الخاصة، بحيث تم وضع قواعد قبول مبسطة جداً، بحيث لا تتقطع دراستهم، مع تبسيط إجراءاتهم.

وبين ملندي أنه تم التوسع باختصاصات القبول للمتفوقين في المعاهد ممن يحق لهم استكمال دراستهم في الجامعات، بهدف إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الطلاب.

> وإصدار قرارات التخرج خلال شهرين كحد أقصى من إعلان النتائج

الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد استمرار وجودة

ياسر محمد لـ«الوطن»: شركتنا الوحيدة التي تنتج السجاد من الصوف والجوت دون أي شعيرة صناعية

العمل على تحديث الأنوال وفق نظام المحافظ الإلكترونية

محمود شاهين

منذ بداية الثمانينيات في القرن العشرين يتوجه السوريون إلى صالات الشركة العامة لصناعة السجاد المنتج فيها، وذلك بسبب جودته العالية، فهو من الصوف الذي يساعد في تأمين نسبة سلامة عالية عند الحوادث والحرائق، وهو يتمتع بمواصفات عالية تعطيه عمراً، إضافة إلى أسعاره ونقشاته الأصيلة، واليوم تستعيد الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد مكانتها بعد توسيع ميادينها الإنتاجية، وفي هذا المجال التقينا السيد ياسر محمد مدير عام الشركة العامة للأصواف في حماة ليحدثنا عن الشركة وأنشطتها..

تحدث عن الشركة وتأسيسها وتوسيع عملها فقال:

> إنتاج سجاد بنقشات جديدة وألوان تناسب الحاضر

تأسست الشركة العامة للأصواف بعام ١٩٧٨ بموجب المرسوم رقم /١١٩٨/ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣ وبدأت بالإنتاج بعام ١٩٨١ حيث كانت تنتج الغزول الصوفية اللازمة لصناعة السجاد في الشركة العامة لصنع السجاد بمعمليها دمشق والسويداء بالإضافة لإنتاج الأصواف المشكلة المغسولة الخاصة بصناعة الحرامات العسكرية.

وأضاف السيد محمد عن النقلة النوعية لعمل الشركة: وتم إحداث الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد بموجب المرسوم التشريعي رقم /٣٣/ تاريخ ٢٠١٠/٤/٢١ حيث حلت محل ثلاث شركات وهي:

١- الشركة العامة للأصواف بحماة.

٢- الشركة العامة لصناعة السجاد بدمشق بمعمليها دمشق والسويداء.

٣- شركة حلب العامة للأنسجة الحريرية (ساتكس).

وأصبحت الشركة بذلك تضم أربعة معامل وهي:

١- معمل الصوف الذي يقع في مدينة حماة طريق حمص

مساحته: /١٥٠٠٠٠/ م٢.

٢- معمل سجاد دمشق الآلي ويقع في ريف دمشق منطقة حوش بلاس

مساحته: /٨٠٠٠/ م٢.

٣- معمل سجاد السويداء الآلي ويقع في السويداء حي المقوس طريق ضهر الجبل

مساحته: /٤٠٠٠٠/م٢.

٤- معمل سجاد حلب ويقع في عين التل جانب مشفى الكندي مساحته: /١٦٩١٣/ م٢.

وتم تحديد موقع الإدارة العامة للشركة، إذ يقع المقر في مدينة حماة طريق حمص.

واقع العمل في الشركة خلال عام ٢٠٢٣

وعن أنشطة الشركة وما أنجزته خلال عام منصرم تحدث الأستاذ ياسر محمد فقال بالأرقام:

تنتج الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد مادة السجاد الصوفي ١٠٠٪ والذي يعتبر المنتج النهائي للشركة بالإضافة لإنتاج الصوف المفروز والمغسول والمغزول (الخيوط الصوفية)، وقد تم الارتباط بعقود تشغيل للقطاع الخاص من أجل رفع نسبة الانتفاع خلال الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٢٣ خاصة بعد الأزمة التي عصفت في بلدنا الحبيب ونظراً لطلب مادة السجاد من قبل المواطن ودور العبادة.

أنتجت الشركة /١١٧٣٩/م٢ من السجاد الصوفي و/٩٩/ طناً من الخيوط الصوفية كما تم بيع /٢٨٠٨٣/م٢ من مادة السجاد بقيمة /٣,٣٦٢/ مليارات ليرة سورية، أما مخزون مادة السجاد فقد بلغ /٨٦١٨/م٢ ومن الغزول الصوفية /٢٥/ طناً.

وأكد بأن منتج السجاد الصوفي يجد رواجاً كبيراً في الأسواق وإقبالاً من ناحية النوع والسعر، فهو الوحيد في الأسواق من حيث النوعية فمكوناته هي الصوف والجوت والقطن ولا يحوي أي شعيرة صناعية مما يجعله صديقاً للبيئة ويعطي الدفء الكافي في الشتاء.

الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٢٤

وعن خطة العمل للعام الجاري تحدث الأستاذ محمد عن خطة طموحة فقال:

تم التخطيط لهذا العام لإنتاج /٣٣٩/ طناً من الغزول الصوفية و/٩٤٧٨٨/م٢ من مادة السجاد الصوفي وذلك لتلبية السوق المتوقع.

كما تمت المباشرة بإجراء صيانات نوعية في الشركة بالتعاون مع جهات عامة أخرى /إنشاءات معدنية – بحوث علمية / ومن هذه الصيانات إصلاح المراجل البخارية في معمل الصوف بحماة وشبكة أنابيب المياه في قسم المراجل.

الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٤

تم التخطيط لهذا العام لتنفيذ عدة مشاريع استثمارية وهي:

١- تحديث نولين حديثين تكستيما ليعملا وفق نظام المحافظ الإلكترونية وإنتاج سجاد بنقشات وألوان جديدة في معمل سجاد دمشق

٢- مشروع عزل أسطح قسم الفرز ومستودع القطع التبديلية في معمل الصوف.

٣- تأهيل خط الغسيل الألماني في معمل الصوف.

٤- تدعيم الخزان العالي البيتوني لمعمل الصوف

٥- شراء مولدة ديزل لمعمل الصوف.

٦- عزل أسطح الصالة الإنتاجية في معمل سجاد السويداء.

٧- بالإضافة لمشروع الربط الشبكي والإلكتروني بين وزارة الصناعة وكافة الجهات التابعة لها.

الصعوبات التي تواجه عمل الشركة:

أكد السيد ياسر بأن الواقع الذي يعصف بسورية شكل واقعاً مختلفاً وصعوبات، ومع ذلك فإن الشركة تحاول تجاوز هذه الصعوبات.

١- صعوبة في تأمين القطع التبديلية الخاصة بأنوال السجاد بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي حيث أن أغلبها مستورد.

٢- العمالة التي يشكل كبار السنّ النسبة الغالبة منها والتي أصبح معظمها غير قادرة على الإنتاج.

٣- الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج وكذلك أجور النقل ما جعل العمل بشكل عام في ظروف صعبة جداً، ولكنه مستمر وتزويد السوق المحلية بصناعة هي من أهم الصناعات الإنتاجية ذات المساس بالمواطن وحياته.

٣٢٥ صيدلياً في المحافظة منهم ١٦١ لديهم صيدليات.. الشركات ترفض إرجاع الأدوية المنتهية

جمران يطالب بصيدلية مركزية في القنيطرة بسبب الحاجة

شكاوى من عدم تمكن الصيادلة من استجرار إنتاج تاميكو

القنيطرة- خالد خالد

شدد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران على دور الصيادلة في هذه المرحلة، وأهمية تأمين وتوفير الدواء المناسب والفعّال للمواطن بأسعار مناسبة، داعياً خلال مؤتمر نقابة صيادلة القنيطرة إلى تفعيل عمل النقابة وتعزيز دورها على أرض المحافظة وضرورة التشبيك مع المجتمع المحلي والتعاون مع مديرية الصحة والطبيب في العيادات الخاصة بهدف توفير الدواء وصرفه بموجب وصفة نظامية.

وأوضح جمران أن معركة تأمين الدواء بأسعار مقبولة هي خطوة سامية للقطاع الصحي، وذلك في ظل وجود صعوبات ترافق صناعة الدواء بعد الأزمة التي عانى منها قطرنا، بعد أن كان الدواء السوري مطلوباً في عدد كبير من الدول العربية والأجنبية بسبب النوعية والجودة والفاعلية المتميزة، لافتاً إلى وجود معاناة في تأمين الدواء.

واعترض المحافظ على مكان انعقاد المؤتمر على أرض ريف دمشق بسبب الرعاية، وكان من الأجدى والأفضل أن ينعقد على أرض المحافظة، التي تتميز بمناخ قل مثيله في البلدان المجاورة، إضافة إلى الطبيعة والمياه العذبة وصفر تلوث.

وطالب جمران بأن يتم إحداث صيدلية مركزية ومستودع مركزي على أرض المحافظة بسبب الحاجة والضرورة، حيث إن صيدليات التجمعات قريبة من المستودعات وبإمكانها استجرار المواد التي ترغب بها من دمشق أو ريفها، وحول الرسوم التي يدفعها الصيدلي للوحدة الإدارية فقد اعتبرها جمران بمنزلة مساعدة ودعم من الصيدلي للبلديات في ضوء ضعف الإمكانات ونقص الموارد.

وردّاً على شكوى تقدمت بها عضو النقابة عن قيام أحد ممتهني الصيدلة (لا يحمل شهادة صيدلة) ببيع صنف من الدواء (إبر التهاب) بسعر أخفض من السعر المحدد، أجاب المحافظ بأن هذه الحالة فردية ولا يمكن اعتبارها قضية تؤثر في مبيعات الصيادلة، وبفرض أنه سرقها من أحد المستودعات، فمن غير المعقول أن يسرق المستودع كله وإنما يسرق عدداً محدوداً من الأدوية، وبكل الأحوال ستتم متابعة الموضوع من مديرية الصحة.؟

وبيّنت نقيب أطباء سورية وفاء كيشي أن هذا المؤتمر الأول لفرع القنيطرة بعد إحداثه العام الماضي، مؤكدة أن النقابة المركزية جاهزة لأي استثمار يدعم فرع القنيطرة، كإحداث صيدلية مركزية تعمل على مدار الساعة والنقابة على استعداد لتنفيذ وعدها خلال شهر في حال توفر المكان المناسب والريوع لصلحة فرع القنيطرة، إضافة إلى إحداث مستودع مركزي، مشيرةً إلى أن مستودع النقابة جاهز لدعم أي صيدلي بالقنيطرة بالدواء اللازم.

وأضافت: إن رسم النقابات الطبية لم يطبق إلا في مدينة دمشق وهو غير مطبق بباقي المحافظات، لافتة إلى أنه تم تقديم كمبيوتر وطابعة من النقابة المركزية لفرع القنيطرة، والنقابة لن تتوانى في بذل أي جهد للارتقاء بعمل فرع نقابة صيادلة القنيطرة، مبدية موافقتها على أن تكون الصيدلية المركزية على أرض المحافظة.

وطالب رئيس مكتب النقابات الفرعي جاسم البشوات بأن تتم ترجمة شعار المؤتمر على أرض الواقع (حب الوطن يعني الإخلاص له، ومن يخلص لوطنه يترجم إخلاصه خدمةً وعملاً)، والارتقاء بمهنة الصيدلة لكونها من المهن الإنسانية والسامية، حيث لوحظ قيام بعض الصيادلة من ضعاف النفوس باستغلال حاجة المرضى للدواء وبيعه بأسعار مرتفعة، منوهاً بأن الدواء السوري سيعود إلى سابق عهده وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض بفضل الجهود المبذولة من الجهات المعنية.

وكشفت نقيب صيادلة القنيطرة عطية منور عن عدد المنتسبين للنقابة البالغ ٣٢٥ صيدلياً، منهم ١٦١ لديهم صيدلية، و٤٧ صيدلياً غير مزاول للمهنة، و١٢ إدارة فنية في صيدلية، و٥١ إذن عمل، و٣٢ مقيم دراسات، ١١ موظفاً، و٦ اختصاص مخبر، و٤ مستودع أدوية، و١ مدير خط إنتاج خاص، مطالباً بتخصيص النقابة بقطعة أرض بالقنيطرة من أجل المباشرة ببناء المقر الدائم لها ونقل عملها من تجمع جديدة الفضل إلى أرض المحافظة.

وطرح أعضاء النقابة قضية عدم تمكن الصيدلي من استجرار الأدوية المنتجة في شركة تاميكو وتباين أسعار من صيدلية إلى أخرى، وكذلك آلية تبديل الدواء المنتهي الصلاحية، حيث ترفض بعض المستودعات ومراكز الأدوية استبداله وثمنه يخسره الصيدلي ويذهب من رأسماله، والمطالبة بإنشاء صندوق لدعم الفروع المتضررة والناشئة وبرعاية وإشراف النقابة المركزية والعمل بمضمون القرار التنظيمي الخاص بتسمية الصيدلية باسم الصيدلي صاحب الترخيص والزام شركات الأدوية بالعمل بمضمون إرجاع الأدوية المنتهية الفاعلية، وأخيراً وضع حد لمشكلة عامة في محافظة القنيطرة للذين يمتهنون مهنة الصيدلي والطبيب ولا يحملون الشهادة الجامعية!